نشرة الأسعار في حماة عبر «الواتس»

رئيس لجنة التجار: حركة البيع بطيئة نتيجة الأسعار العالية

| حماة- محمد أحمد خبازي

تريث الباعة والتجار الذين التقيناهم عند إعداد هذه المادة، حتى تتضح الصورة وينجلي الواقع، ليدلوا لـ«الوطن» حول ارتفاع الأسعار الذي وصفوه بالمريع والمريب، حيث شهدت الأسواق أمس والمرة الثالثة خلال بضعة أيام فوراناً بأسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية.

وبيّن تاجر مفرق أن كيلو الرز الصيني المقبول النوعية، ارتفع أمس ثلاث مرات ولم يستقر بعد، رغم وقوفه مؤقتاً عند سقف ١٣٥٠٠ ليرة!. وأوضح أنه من المرجح بلوغه عتبة الـ١٥ ألفاً إذا لم يلجم أحد جموح هذه الأسعار.

وذكر تجار آخرون أن التسعير يتم من خلال «الواتس» وعلى مدار الساعة، حيث يتلقون رسائل من التجار الكبار بالأسعار المتغيرة الجديدة، وفق سعر الصرف المتحرك.

وبيّنوا أن سعر كيلو السكر أمس بالجملة بلغ ١٢ ألف ليرة، وقد كان قبل يومين بـ١٠ آلاف ليرة، وليتر زيت القلي ١٨ ألفاً وقد كان بـ١٣٥٠٠ ليرة، وكيلو السمن النباتي بـ٢٠–٢٢ ألف ليرة وقد كان بـ١٨ ألفاً، وكيلو البرغل بـ٨٥٠٠ ليرة وقد كان أمس بنحو ٧ آلاف ليرة، وكيلو الفريكة بـ٢٢ ألف ليرة وقد كان بـ١٥ ألفاً وكيلو رب البندورة الشعبي بـ٨٥٠٠ ليرة وقد كان بـ٦ آلاف ليرة.

وفيما يتعلق بأسعار الخضر والفاكهة، فبيّن رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة مصطفى عروافي لـ«الوطن»، أن حركة البيع والشراء بطيئة نتيجة الأسعار العالية وعدم وجود سيولة نقدية مع الناس. وأوضح أن المواد متوافرة وكثيرة ولكن أسعارها عالية، بسبب التكلفة الكبيرة للزراعة والإنتاج، وأجور النقل التي يتكبدها المزارع.

ولفت عروافي إلى أن الأسواق جامدة فعلاً، نتيجة عدم التناسب الكبير بين الأسعار وأجور الموظفين وغيرهم من العاملين لدى القطاع الخاص أيضاً. كما أن معظم الخضر والفاكهة تأثرت – وتتأثر – بموجة الحر الشديدة التي تعم البلاد، ما أدى لتلف بعضها وتضرر محاصيل أخرى.

وأشار عروافي إلى أن كل هذه العوامل تسهم بارتفاع الأسعار يومياً. وذكر أن كيلو البطاطا بيع أمس بالجملة بين ٢٠٠٠ – ٢٤٠٠ ليرة، والبندورة بين ١٧٠٠–٢٠٠٠ ليرة، والخيار بين ٢٥٠٠–٣٠٠٠ ليرة، والكوسا بين ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة، والباذنجان الأسود الهجين بين ٣٠٠٠–٣٢٠٠ ليرة، والمدعبل بين ٣٠٠٠–٣٥٠٠ ليرة، والطويل بيع بـ٢٥٠٠ ليرة، والفاصولياء بـ٨ آلاف ليرة واللوبياء بـ٩ آلاف والباميا بين ٨–٩ آلاف ليرة.

أما الفاكهة فقد بيع كيلو الدراق بين ٤٠٠٠ – ٦٥٠٠ ليرة والخوخ بين ٢٠٠٠–٣٥٠٠ ليرة والتفاحيات بين ٢٠٠٠–٤٥٠٠ ليرة وبقايا الليمون بين ٦–٧ آلاف ليرة.

وعزا عروافي ارتفاع أسعار البطاطا والخيار البلدي المحلي أي من إنتاج حماة، والفاكهة كالدراق والخوخ وهي محلية المنشأ أيضاً، إلى ذهاب كميات كبيرة للمحافظات الشمالية والشرقية.

وأما المواطنون فقد بيّن العديد منهم أن الواقع لم يعد يحتمل، وأن المطلوب من الجهات المعنية بحمايتهم اتخاذ إجراءات إسعافية وجذرية لإنقاذهم من هذا الغلاء الفاحش.

وذكر بعضهم أن طبخة اليوم لأسرة مؤلفة من ٤ أفراد، ولو كانت بسيطة صارت تكلف أكثر من نصف الراتب!

ومن جانبه، بيّن مصدر في مديرية التجارة الداخلية لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك تراقب حركة البيع والشراء في الأسواق، وتتخذ الإجراءات القانونية بحق التجار والباعة المخالفين. وأوضح أنه تم مؤخراً تنظيم أكثر من ٧٣ ضبطاً بحق تجار وباعة ارتكبوا مخالفات البيع بسعر زائد، وعدم منح فواتير، وتداول فواتير وهمية، وعدم الإعلان عن الأسعار.

أسواق اللاذقية كل دقيقة سعر جديد

محال تجارية تغلق أبوابها في اللاذقية.. والتموين يحذر: فتح المحل أو التشميع!

| اللاذقية – عبير سمير محمود

«كل دقيقة سعر جديد».. هذه ليست جملة تعبيرية عن البورصة العالمية، وإنما لأسعار المواد الغذائية والأساسية في أسواق اللاذقية، إذ يشهو مواطنون من ارتفاع لحظي لكل المواد من دون استثناء في جميع المحال التجارية ريفاً ومدينة.

وعبر أحد المواطنين عن استيائه من فلتان الأسواق وارتفاع الأسعار إلى أكثر من ضعفين خلال فترة قصيرة لا تتعدى الأيام، إذ وصل سعر علبة المحارم الوسط إلى ١٧ ألف ليرة، وكيلو القهوة إلى ١١٠ آلف ليرة، وعلبة المتة زنة ٢٥٠ غراماً إلى ١٦ ألف ليرة، وكيلو السكر بين ١٣ – ١٦ ألف ليرة، وكيلو الرز من ١٠ – ١٤ ألف ليرة، وليتر الزيت النباتي يتجاوز ١٨ ألف ليرة في حال وجد.

وتساءلت سيدة عن فروق الأسعار خلال ٤٨ ساعة، قائلة إن كيلو البصل اليابس كان ٤ آلاف ليرة صار ٦٥٠٠ ليرة، الخيار كان ٣ آلاف صار ٦ آلاف ليرة، البندورة الشامية كانت ٢٥٠٠ ليرة صارت ٤ آلاف ليرة، كيلو الباميا كان ٧ آلاف ليرة صار ١٠ آلاف ليرة، عيشة خانم ١٦ ألف ليرة للكيلو.

وطالب معظم من التقتهم «الوطن» بضرورة ضبط الأسواق وإرغام المحال التجارية على فتح أبوابها، إذ إن إغلاق معظم المحال في المدينة أتاح لمن يفتح بابه التحكم بالأسعار ورفعها حسب تعبيرهم، مشيرين إلى أن السوق بات من دون رقيب ولا حسيب والجيوب فارغة أمامها!

صاحب أحد المحال التجارية بيّن لـ«الوطن»، أن الباعة لا يستطيعون التحكم بالأسعار إنما تجار الجملة هم مصدر البضائع والأسعار التي يحددونها يضاف إليها هامش ربح لبيع المفرق إلى المستهلك، علماً أن لا أسعار رسمية حالياً لأي مادة.

وأردف إن الأسعار متغيرة وغير ثابتة ومعظمها نحو «الصعود» مع سعر الصرف فلا إجابة من تجار الجملة إلا عبارة «طلع وطلعت الأسعار معه، منيح لسه في مواد وما نفقدت كلها من السوق»!

وبالعودة إلى رئيس دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية رائد عجيب فقد أكد لـ«الوطن»، أنه تم تكليف الدوريات التموينية متابعة الأسواق ورصد أي محال تجارية مغلقة، والتعامل معها وفق القانون.

وبيّن عجيب أن أي محل تجاري مغلق سيتم تشميعه بالشمع الأحمر ومنعه منعاً باتاً من أن يفتح إلا بحضور دورية تموينية، وعندها يتم تنظيم الضبط التمويني بالامتناع عن البيع وحجب السلع عن التداول بشكل مباشر، واتخاذ كل الإجراءات القانونية وفق الأنظمة.

ارتفاع أسعار الألبان والأجبان يبعدها عن موائد عوائل السويداء

| السويداء– عبير صيموعة

أدى ارتفاع أسعار الحليب ومشتقاته إلى حرمان كثير من الأسر من أهم عنصر من عناصر الغذاء وملك الموائد وهو اللبنة بعد أن وصل سعر الكيلو منها إلى ٢٠ ألف ليرة والذي لا يكفي العائلة أكثر من يومين على أكثر تقدير.

وأكد كثير من الأهالي عجزهم عن شراء نصف كيلو وسطياً من اللبنة خلال أسبوع مع حرمان الكثيرين منهم من شراء الجبنة البلدية لتي وصل الكيلو منها إلى ٣٥ ألفاً والمثلثة إلى ٦٠ ألفاً حيث أشار كثير من العائلات إلى أنهم حرموا من أكثر الأكلات الشعبية والتي كانت يمتنالول الجميع صيفاً وهي البطيخ (الجبس) والجبنة مع تعذر شرائها لأكثر من مرة شهرياً بسبب ارتفاع أسعارها وتسجيل أصغر بطيخة بسعر ١٠ آلاف مع عدم إمكانية شراء ولو نصف كيلو من الجبنة لأنها بمعدل نصف راتب لغداء أو عشاء وحيد.

كما أشار كثير من العائلات إلى أن الارتفاع لم يقتصر على أسعار الألبان والأجبان بل طال جميع أنواع الخضراوات والتي كانت تعتبر مقصداً للكثير من العائلات بسبب ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء والحمراء حيث بات تحضير وجبة غداء واحدة لأسرة مكونة من أربعة أشخاص على أقل تقدير تتراوح بين ٣٠ و٤٠ ألفاً هذا طبعاً دون دخول أي من اللحوم ضمن المكونات ما يعني حاجة كل أسرة وسطياً لمبلغ يتراوح بين ٩٠٠ ومليون و٢٠٠ ألف شهرياً فقط تكاليف وجبة غداء واحدة وتساءل الأهالي ممن التقتهم «الوطن» أو تلقت شكواهم هل يعقل أن يصل العجز إلى عدم القدرة على تأمين أبسط مطالب أسرهم من الطعام وحده؟

بدوره رئيس اتحاد الحرفيين في السويداء تيسير أبو ترابي أكد لـ«الوطن» أن سبب ارتفاع أسعار الألبان والأجبان يعود لارتفاع سعر الحليب الذي ارتفع بدوره لدى المربين بسبب غلاء الأعلاف وأجور نقله إضافة إلى ارتفاع تكاليف تصنيعه لدى الحرفيين وأصحاب الورش والمعامل لارتفاع تكاليف إنتاجه من بداية عملية غلي الحليب إلى وضعه ضمن عبوات أو أكياس نايلون.

كما أكد عدد من الحرفيين أصحاب ورش ومعامل تصنيع الحليب ومشتقاته على ساحة المدينة لـ«الوطن» أن كيلو الحليب يتم الحصول عليه من المربين بسعر بين ٤٤٠٠ و٥٠٠٠ ليرة بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وتكاليف النقل ليضاف إليها عدم إمكانية الجميع من تأمين مخصصاتهم من مادة الفاز بالكميات المطلوبة لغلي الحليب وتصنيع اللبن والجبن مع عدم حصولهم على مادة المازوت من طريق اتحاد الحرفيين لزوم تشغيل المولدات لزوم ضمان تبريد جميع المنتجات الأمر الذي يدفعهم إلى تأمين كلتا المادتين من الغاز والمازوت من السوق السوداء الأمر الذي يضاف إلى أسعار المنتج إضافة إلى الفوارغ البلاستيكية لتعبئة اللبن والتي وصل سعر العبوة الفارغة إلى ٣٥٠ ليرة وأكياس النايلون إلى أكثر من ١٠٠ ليرة للكيس الواحد الأمر الذي أوصل سعر عبوة اللبن سعة كيلو بين ٥٣٠٠ إلى ٥٥٠٠ ليرة.

وأكدوا أن بورصة الأسعار إلى ارتفاع طرداً مع ارتفاع أسعار الأعلاف لدى المربين واستمرار تأمين مادتي المازوت والغاز من السوق السوداء بعد أن وصل ليتر المازوت إلى ١٠ آلاف وتبديل اسطوانة الغاز تجاوز ١٠٠ ألف كما أكد الحرفيون أنه أمام هذه الارتفاعات في أسعار المنتج من المربين إلى وصوله الأسواق كان انعكس سلباً على المواطن جراء ضعف القدرة الشرائية كما انعكس بالضرورة سلباً على عملية تصريف منتجاتهم من الألبان والأجبان وغيرها من مشتقات الحليب.

ارتفاع أسعار جنوني في الحسكة

مواطنون: الزيادة تجاوزت في بعض المواد ٥٠ بالمئة

| الحسكة- دحام السلطان

شهدت أسواق الحسكة ارتفاعاً جنونياً في الأسعار وبخلاف كل التوقعات، وأصبحت عملية ضبط الأسعار خارجة عن إرادة الإدارة التموينية بالحسكة، إذ أصبحت تتبدل من ساعة إلى أخرى، ومن بائع إلى بائع آخر ومن أحياء وسط المدينة إلى الأحياء الواقعة خارج نطاق عمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ولأسباب خارجة عن إرادتها، حيث تجاوزت نسب ارتفاع بعض المواد السلعية حسب مواطنين ٥٠ بالمئة عن الأسبوعين الماضيين، نتيجة لارتفاع سعر الصرف، الذي لم يعد فيه مجال للمقارنة والتوازن القريب بين دخل المواطن الذي انخفضت القوة الشرائية لديه بشكل مخيف في الأسواق اليوم عن الأيام القليلة الماضية.

وأوضح الباعة أن سعر كيلو غرام الفروج الحي وصل إلى ٢٥ ألف ليرة، وسعر كيلو صدر الفروج ٣٣ ألف ليرة، وسعر كل من كيلو الفخاذ والجوانح وصل إلى ٢٠ ألف ليرة، ولفتوا إلى أن هذا ينطبق أيضاً على أسعار اللحوم الحمراء «محلية المصدر» التي وصل سعر الكيلو منها بشكل وسطي في أحياء وسط المدينة إلى ٦٥ ألف ليرة. وفي الأحياء خارج نطاق عمل دوريات المراقبة التموينية إلى ٧٥ ألف ليرة ما انعكس سلباً على حركة السوق وضعف القوة الشرائية لدى المواطن، نتيجة لضعف العرض بفعل نفوق أعداد كبيرة من المواشي وتهريب أعداد أخرى بطرق «غير شرعية» خارج الحدود عن طريق المعابر «غير الرسمية» الحدودية البرية مع العراق.

وبيّن مواطنون أن الارتفاع انطبق أيضاً على ارتفاع سعر البيض الذي وصل سعر الطبق الواحد منه إلى ٢٦ ألف ليرة ليسجّل ارتفاعاً وأسعاً عن السعر السابق خلال الأيام القليلة الماضية، ودلت أسباب ارتفاع سعر الفروج المفاجئ على عدم توافر المادة بالشكل المعهود كما كانت الحال عليها سابقاً، ما أدى إلى خلق هوة وتفاوت بين العرض والطلب حسب التجار.

كما أن مادة السكر وصل سعر الكيلو منها إلى ١٢٥٠٠ ليرة، ومادة الشاي أيضاً التي تراوح سعر الكيلو منها بين ٧٠– ١٣٠ ألف ليرة، ومادة الرز التي تراوح سعر الكيلو منها بين ٩٫٥– ١٥ ألف ليرة، ووصل سعر عبوة الزيت النباتي سعة ٤ ليترات إلى ٧٠ ألف ليرة، وعبوة زيت الزيتون سعة ليتر إلى ٥٠ ألف ليرة، فيما بيّن المواطنون أن سعر كيلو البندورة «محلية المصدر» تراوح بين ١٣٠٠– ١٥٠٠ ليرة، وسعر كيلو الخيار بين ٢٥٠٠– ٣٠٠٠ ليرة، وسعر كيلو الكوسا تراوح بين ٤٥٠٠– ٥٠٠٠ ليرة، وسعر كيلو البطاطا ٢٥٠٠ ليرة، وسعر كيلو الباذنجان ١٥٠٠ ليرة، ومعدل مجاميع أسعار الفاكهة الصيفية تراوح سعر الكيلو منها بين ٥– ١٠ آلاف ليرة.

وأكد معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أحمد علي لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار يعود إلى عدم انضباط سعر الصرف للقطع الأجنبي باعتباره هو العملة المتداولة لدى المورّدين الموجودين خارج نطاق عمل المراقبة التموينية، وتحكمهم بالسوق، واقتصار عملية دخول المواد السلعية إلى المحافظة بطرق غير شرعية عبر معبر «سيمالكا» النهري «غير الرسمي» الذي يربط المحافظة بشمال العراق، وخضوع المادة لمعدلات العرض والطلب وبحسب سعر الصرف، ما أدى إلى حدوث هذا الارتفاع المفاجئ في الأسعار.

وبيّن أن دوريات المراقبة التموينية لدى المديرية، تعمل على الرغم من ظروفها التي تكاد تكون خارجة عن إرادة عمل المديرية وتقصيرها في فرض رقابتها كما ينبغي وبشكل كامل ومتوازن وعادل على كامل مساحة الأسواق في المحافظة واقتصاره على مساحات ضيقة منها، وهو الخاص بنطاق عمل وجود دوريات المديرية لممارسة دورها الرقابي التمويني، نتيجة للظروف الراهنة التي تشهدها محافظة الحسكة.

وأشار إلى أنه تم تنظيم ٧ ضبوط تموينية منذ بداية الشهر الجاري على مستوى المحافظة، ٥ منها في مدينة القامشلي، والبقية بمدينة الحسكة وتتعلق جميعها بالأفران، اثنان منها لنقص في الوزن، والخمسة البقية تتعلق بمخالفات التوقف عن العمل من دون سبب وعدم التقيّد بمواعيد العمل، وتم تنظيم الضبوط الخاصة بها وإحالتها إلى القضاء المختص.